Al-Kitab Journal for Human Sciences Vol.8, No.14-2025
http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,8.14.9

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

Divans and their role in economic growth in the Abbasid era

Dr. Wadi Hamad Mikhlif
Department of Islamic of Banking and financial Sciences / College of Islamic Sciences / Iraqi University
Ass. prof. Dr. Mohammed Abdel Nafi Mustafa
Department of financial and Banking Sciences / College of Administration and Economy / Iraqi University

ARTICLE INFORMATION

Received: 07 May, 2025

Accepted: 01 Jun, 2025

Available online: 01 Nov, 2025

PP :187-208

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:

Dr. Wadi Hamad Mikhlif
Ass.prof. Dr. Mohammed Abdel Nafi Mustafa

Email:
wadi.h.mikhlif@aliraqia.edu.iq
mohammed.abd.mustafa@aliraqia.edu.iq

Abstract

Divans are formal administrative and regulatory institutions that represent the interface or reflective mirrors of the state's management policy. Some of them also served as treasuries for storing funds. Through the policy directed by the caliphs of the Abbasid dynasty, these divans played a prominent role in guiding the state's agricultural, industrial, commercial, and financial policies. The divans were established according to need, meaning they were not all created at once but rather emerged as a result of the administrative and organizational evolution of society. Their inception was simple, with limited organization and performance, but they became more complex and expanded over time, in line with the tasks assigned to them as state administration grew more intricate. Some divans were characterized by permanence, while others were temporary, ceasing to exist once the need for them disappeared and fading away with the disappearance of the reasons for their establishment. Researching the role of the divans in promoting economic activity during the Abbasid era is considered one of the important topics in Islamic economics. It represents a serious attempt to uncover the theoretical aspects that can, in light of them, enable an understanding of the nature of the legislative rules that assist the state in outlining the main axes of its financial policy. It also aids in diagnosing and understanding the methods of revenue collection, the techniques for gathering taxes, and the ways of spending funds in service of the public interest.

Keywords: AL: Dawawain , the financial aspect, the Abbasid.

الدواوين ودورها في النمو الاقتصادي في العصر العباسي

م.د. وادي حمد مخلف

قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية / كلية العلوم الإسلامية / الجامعة العراقية

أ.م.د. محمد عبد النافع مصطفى

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

المستخلص:

الدواوين هي مؤسسات إدارية تنظيمية رسمية تمثل الواجهة أو المرايا العاكسة لسياسة إدارة الدولة وبعضها مستودع لخزن الأموال وقد أدت هذه الدواوين من خلال السياسة الموجه لخلفاء بني العباس دورا بارزا في توجيه السياسة الزراعية والصناعية والتجارية والمالية للدولة.

والدواوين انشأت بحسب الحاجة لها أي إنها لم تنشأ في وقت واحد وإنما انشأت نتيجة للتطور الإداري والتنظيمي للمجتمع , وكانت بداية نشأـها بسيطة ومحدودة التنظيم والأداء ثم تعقدت وتوسعت بمرور الزمن وحسب المهام المنوطة بها كلما ازدادت أدارة الدولة تعقيدا , وكانت هناك دواوين تتصف بالاستمرارية والبعض الأخر كان مؤقتا أي ينتهي بانتفاء الحاجة له ويزول ويتلاشى بزوال الأسباب التي دعت الى قيامها، ان البحث في دور الدواوين في تنمية النشاط الاقتصادي خلال العصر العباسي يعتبر من المواضيع الهامة في الاقتصاد الاسلامي ومحاولة جادة للكشف عن الجوانب النظرية التي يمكن على ضوئها فهم طبيعة القواعد التشريعية التي تعين الدولة في رسم المحاور الرئيسية في سياستها المالية وتشخيص ومعرفة طرق الجباية وأساليب جمع الضرائب وكيفية إنفاق الأموال خدمة للصالح العام.

الكلمات المفتاحية: الدواوين، الجوانب المالية، العصر العباسي.

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية

مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/٠٥/٠٧

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٠٦/٠١

تاريخ النشر: ٢٠٢٥/١١/٠١

المجلد: (٨)

العدد: (١٤) لسنة ٢٠٢٥م

جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

" الدواوين ودورها في النمو الاقتصادي في العصر العباسي "

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/

P-ISSN:1609-591X

E-ISSN: (3005-8643) -X

kjhs@uoalkitab.edu.iq

المقدمة:

إن تطور الحياة الإدارية والحاجة الماسة الى إجراء تنظيمات إدارية في الجانب العسكري والمالي دفعت الى إنشاء مراكز إدارية عرفت ب (الدواوين) والتي كانت بسيطة في بداية تكوينها ثم نمت هذه الدواوين وتطورت حسب الحاجة لها، ونظام الدواوين يعدّ من الأنظمة الإدارية التي إقتبسها العرب من الفرس والروم الهدف من ذلك هو تنظيم أمور الدولة في جميع الأصعدة ثم توسعت هذه الدواوين فأصبحت تعني السجل والديوان هو المكان الذي تحفظ فيه السجلات .

اعتمد المسلمون على الدواوين كما سبق في تنظيم شؤن الدولة، مما لزم منها تطوير هذه الدواوين حسب مستوى التطور والتقدم الذي كانت تسير عليه الدولة ، وقد كانت الدواوين في بداية أمرا بغير العربية؛ لأن نشأتها كان بسبب تأثر أنظمة الدولة بالروم والفرس في بعض النظم والقوانين.

مشكلة البحث: تستند مشكلة البحث المطروحة الى الحاجة الملحّة لتحليل دور الدواوين في النشاط الاقتصادي وما ساهمت فيه في تفسير التحولات الإقتصادية المعاصرة وتوفير أطار فهم للتحديات والفرص التي تواجه المجتمعات في تلك الحقبة الزمنية، وتوضيح التأثير المحتمل للعدالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي في بناء إقتصاد قائم على المساوات في توزيع الناتج والتنمية المستدامة، اذ أخذ موضوع دور الدواوين في النموالاقتصدي في العصر العباسي أهتماما متزايدا من قبل الكثير من المفكرين الاقتصاديين.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث هذا من خلال دراسة دور الدواوين وما لها من أثر بارز في تنمية النشاط الإقتصادي، والملاحظ إن هذه الدواوين انشأت بحسب الحاجة لها أي إنها لم تنشأ في وقت واحد وإنما انشأت نتيجة للتطور الإداري والتنظيمي المجتمع، وكانت بداية نشأتها بسيطة ومحدودة التنظيم والأداء ثم تعقدت وتوسعت بمرور الزمن وحسب المهام المنوطة بها كلما أزدادت أدارة الدولة تعقيدا، وكانت هناك دواوين تتصف بالإستمرارية والبعض الأخر كان مؤقتا أي ينتهي بأنتفاء الحاجة له ويزول ويتلاشى بزوال الأسباب التي دعت الى قيامها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى توضيح الدوافع الاقتصادية المتمثلة بالنشاط الزراعي والصناعي والتجاري والمالي، من إنشاء هذه الدواوين إذ أصبحت ضرورة لابد منها للدولة بعد أن تحقق لها الاستقرار السياسي فعمل الخليفة الى الأكتفاء الزراعي والصناعي والتجاري والاستقلال المالي والنقدي .

فرضية البحث:

أنطلق البحث من فرضية إن هناك تأثير واضح وكبيرللدواوين على النمو الإقتصادي، إذ ساهم تشجيع ودعم الخلفاء العباسيين لها في الإزدهار الإقتصادي في كافة أمصار الخلافة العباسية بصورة عامة والعراق خاصة وما أنفقوه من أموال على تطوير الزراعة والصناعة والتجارة وإنشاء المؤسسات المالية والأسواق المنتشرة في كل مكان بأعتبارها من أهم المرافق الأقتصادية في الدولة .

منهجية البحث:

أعتمد البحث منهج الاستدلال الذي تناول الدراسة والتحليل الاقتصادي لدور الدواوين في النمو الاقتصدي سواء كان في الجانب الزراعي او الصناعي او التجاري او المالي، من خلال الأعتماد على جملة من المصادر ذات العلاقة بالموضوع، ومن ثم تفسير نتائج مابنية عليه هذه المصادر من أفكار .

خطة البحث:

يتألف بحثنا هذا من مقدمة ومبحثين وخاتمة النتائج (الاستنتاجات والمقترحات) تغطي دراستها الدواوين في العصر العباسي ودورها في النشاط الاقتصادي .

اشتملت المقدمة على التعريف بالموضوع وسبب اختياره واهميته ونطاق البحث وتحليل المصادر، تناولنا في المبحث الاول تعريف الدواوين وأسباب نشوئها وأنواعها في العصر العباسي وقد قسمنا المبحث الاول الى ثلاث مطالب، المطلب الاول تناولنا فيه تعريف الديوان وأسباب نشأته اما المطلب الثاني فدرسنا فيه تعريب الدواوين ، أما المطلب الثالث فتطرقنا فيه الى أنواع وأصناف الدواوين في العصر العباسي ، اما المبحث الثاني فقد وضحنا فيه دور الدواوين في تنمية النشاط الإقتصادي وقسمناه الى ثلاث مطالب تناولنا في المطلب الاول دور الدواوين في تنمية النشاط الزراعي والصناعي والتجاري ، اما المطلب الثاني فقد خصصناه لدراسة دور الدواوين في تنمية النشاط المالي ، أما المطلب الثالث فعرجنا فيه الى دور الدواوين في تنمية المعاملات المالية، ثم أنهينا بحثنا باهم الإستنتاجات والتي وضحنا فيها اهم ماتم التوصل اليه في هذا البحث ، ثم قائمة المصادر والمراجع .

المبحث الأول: الدواوين تعريفها واسباب نشوئها وأنواعها في العصر العباسي

المطلب الأول: تعريف الديوان وأسباب نشأته:

الديوان: هو مؤسسة إدارية رسمية أشبه ما يعرف اليوم بالوزارات، إذن هي منظمات إدارية رسمية اسست وانشئت من قبل الدولة، نمت هذه الدواوين وتطورت حسب تطور الظروف العامة للبلد، إذن الديوان وعلى سبيل المثال ديوان الجند هو السجل الذي يحوي أسماء المقاتلين وأوصافهم وأجناسهم وأهلهم ومقدار أعطيات كل واحد منهم وموعد استحقاقه السنوي، ثم تعددت الدواوين فصارت تعني السجل بصورة عامة (الماوردي، د.ت: ٢٩٧).

والدواوين نوعان:

١- الدواوين المركزية : التي أنشأها العرب أنفسهم باللغة العربية وكانت في العاصمة .

٢- الدواوين المحلية: التي أقيمت في الولايات والامصار التي حررها أو فتحها العرب وهذه الدواوين كانت بلغات الامصار المحررة أو المفتوحة مثلا في العراق كانت لغة الدواوين الفارسية وفي بلاد الشام كانت اللغة الرومية وفي مصر كانت القبطية، حتى تم تعريبها في زمن الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ثم تبعه الوليد وهشام بن عبد الملك (الماوردي ، د.ت : ٢٩٨-٣٠٣) .

ويعد ديوان الجند الذي انشأ (سنة ١٥هـ) وطوره الخليفة عمر ابن الخطاب (رض) سنة ٢٠ هجرية في المدينة المنورة (الطبري، ١٩٦٧ : ٦١٣/٣) أهم هذه الدواوين على مر العصور الإسلامية لتحديد العطاء للجند الاسلامي إذ يعد أول المؤسسات الإدارية في الدولة الإسلامية ، وقد إنشأ هذا الديوان نتيجة للحاجة الماسة اليه بعد فتح العرب المسلمون لبلاد الشام والعراق والجزيرة وكثرت خراج وغنائم وأموال هذه الأمصار التي وردت الى المدينة، فكان هناك دافعا لدى الخليفة لتوزيع هذه الأموال على شكل أعطيات سنوية وتطلب هذا العمل عمل سجل يدون فيه أسماء المسلمين والجند ومقدر أعطياتهم، ثم ديوان الخراج وديوان المكاتبات والإنشاء، وكان خلفاء بني أمية الفضل الكبير في تأسيس معظم هذه الدواوين والتي أتسعت وتطورت في العصر العباسي.

ثم تطور عمل هذا الديوان وصار له فروع في الأمصار وأصبح يطلق عليه ديوان الجند أو ديوان المقاتلة لأن العطاء كان يعطى فقط للمقاتلة من أبناء القبيلة الذين يسجلون في الديوان، ثم تطور إسم هذا الديوان في العصر العباسي وأصبح يطلق علية ديوان الجيش أو العساكر (الماوردي، د.ت : ٢٩٨).

وبيت المال كان يلازم ديوان الجند وهو المكان الذي تودع فيه الأموال الواردة من الغنائم والجزية والصدقات والخراج وهذا العمل كان في المدينة أما في الأمصار فكان هناك ديوان الخراج والنفقات ثم ديوان الجند عل غرار ديوان المدينة (الماوردي ، د.ت: ٢٩٨-٢٩٩) .

أما أسباب ودوافع نشأت الدواوين فهي:

١- كثرة الأموال والغنائم الواردة من البلاد المحررة والحاجة الماسة لتوزيع هذه الأموال على المقاتلة أدى الى ضرورة تنظيم مصروفات ومدخولات الدولة .

٢- رغبة الخليفة عمر بن الخطاب (رض) في إيجاد سجل ينظم فيه أسماء المحاربين من المقاتلة مع أسماء أهليهم وأعطياتهم .

٣- ميل الخليفة عمر بن الخطاب (رض) الى المركزية في الأدارة والتنظيم الأداري وربط الجند بالمركز.

٤- حاجة الدولة الى ضبط الأمور المالية والإدارية بسبب إتساع الدولة .

٥- كثرة أعداد المستحقين من الأموال من الجنود والموظفين وسواهم (الماوردي ، د.ت : ٢٩٧-٢٩٨)

المطلب الثاني : أنواع الدواوين في العصر العباسي وأصنافها

الدواوين في الإسلام :

تم كتابة وتدوين الدواوين عام (١٥هـ)، وتم تنظيميا عام (٢٠هـ)، وكان أول ديوان أنشأ في الدولة الإسلامية هو ديوان الجند الذي سجل فيه أهل المدينة وهم نواة الأمة بعد ذلك سجلت في أسماء المقاتلة التي قامت بتحرير الهلال الخصيب وفارس ومصر .

أما ديوان الخراج فقد سجل فيه جميع واردات الدولة المالية من الخراج والزكاة والجزية والعشور أي بمثابة سجل اليومية أو ديوان لمدخولات ومصروفات الدولة وبذلك دون في هذا الديوان كل صغيرة وكبيرة تدخل وتخرج منه من الموارد المذكورة أعلاه (القلقشندي ، ١٩٦٣ : ٣٤٢/٦).

أما ديوان بيت المال فقد أنشأ (سنة ١٥هـ) وقيل (سنة ٢٠هـ) لكثرة الموارد المالية من البلدان المحررة والأمصار المفتوحة بعد استقرار الفتوحات الاسلامية والذي كان يحفظ فية الأموال الفائضة والزائدة عن أعطيات الجند والإنفاق الضروري على مصالح المسلمين ، ونتيجة لهذا التعدد في الواردات المالية الداخلة لبيت المال من الزكاة والصدقات والجزية والعشور والخراج والتي كانت لها جانب كبير من الأهمية في هذه الواردات خاصة بعد قرار الخليفة عمر بن الخطاب (رض) بابقاء الأراضي الزراعية في أيدي أصحابها المحليين، والذي ساهم وبشكل كبير في توفير مناخ مشجع للإستقرار في البلاد المفتوحة من جانب ودعم عائدات الدولة المالية من جانب أخر، وهذا القرار يعد بحد ذاته نظرة مستقبلية للخليفة للوصول الى تحقيق الإنصهار والتلاحم بين مجتمعات هذه البلدان وبين المسلمين الفاتحين خاصة وان هؤلاء لم تكن لهم الخبرة والتجربة الكافية للقيام بهذا الدور.

كان يجري تسجيل هذه المصادر المالية في بيت المال تحت إشراف جهاز أو لجنه ينتدبها الخليفة لهذه المهمة يترأسها شخص يطلق عليه صاحب بيت المال يعتبر المسؤول الأول عما يدخل ويخرج منه، وكانت عملية التوزيع تأخذ شكلا تنظيميا يتعدى حدود الهبة أو المكافأة الى اشبه مايعرف بالرواتب المستقرة والدائمة، أضافة الى الأموال المحمولة بأمر الخليفة في مشاريع ذات النفع العام .

أما في العصر الأموي فقد أهتم خلفاء بني أمية إهتماما كبيرا بالنظام المالي والإداري ، خاصة بعد انتقال الثقل السياسي من المدينة المنورة الى بلاد الشام، إذ استخدم الأمويون رجالا أكفاء في الإدارة أبرعوا وأثبتوا كفاءة عالية في إدارة الأمور المالية ، فتطورت الدواوين وزدادت في هذا العصر عما كانت عليه في العصر الراشدي (إبن خرداذبة، ١٩٨٩ : ١٨٤/١).

ونتيجة للضرورة الإدارية والمالية التي استوجبت أن تزداد عدد الدواوين، فاستحدث ديوان الخاتم وديوان البريد وديوان الصدقات وديوان الطراز، وفي عهد عبد الملك بن مروان تطوت الدواوين تطورا ملحوظا في العراق وبلاد الشام ومصر، كذلك أتيح للأموين الأتصال بحضارة الفرس والبزنطينيين والذي نتج عنه توسع مرافق الدولة ونظمها مما أدى الى الأحتياج الى إنشاء دواوين جديدة للتلائم مع التطور الحضاري الجديد ومن أبرز هذه الدواوين:

١ـ ديوان الرسائل: والذي كانت مهمته في بداية الأمر الأشراف على رسائل الخليفة مع الولايات والأمصار والدول المجاورة، يشرف على هذا الديوان أحد الكتاب المهمين والثقة لانه مرتبط ومطلع مباشرة باسرار الخليفة وكان أول الداخلين عليه وأخر الخارجين منه، لذلك حرص الخلفاء بأسناد هذا المنصب لأحد أقاربهم الثقة والمقربين ومن واجبات صاحب ديوان الرسائل هي:

أـ التوقيع على الرسائل المرسلة الى جميع الولايات والموظفين اضافة الى النظر في الكتب الواردة اليه أي مايعرف اليوم بالصادر والوارد .

بـ النظر في الألقاب التي في الرسائل والإطلاع على مايكتب في ديوانه ويوقع عليها .

ج- الأطلاع على أمر البريد والنظر في أبراج الحمام الزاجل من السعاة الذين يوصلون الرسائل .

د- النظر في العيون والجواسيس والنظر في الأمور العامة .

هـ- الرد على الأجوبة في يومها .

٢- ديوان الطراز: مهمة هذا الديوان هو رسم أسماء الخلفاء وعلامات تختص بهم على صدورهم او على أطراف ملابسهم وعندما تولى عبد الملك الخلافة استبدل هذه العلامات البزنطينية بأحدى الشهادتين (لا اله الا الله) اوكلت مهمة الأشراف على هذا الديوان الى شخص يدعى صاحب الطراز.

٣- ديوان البريد: يعدّ الخليفة الاموي الأول معاوية بن أبي سفيان أول من أستحدث نظام البريد في الدولة العربية الإسلامية وذلك بسبب البيئة الجديدة أضافة الى الاحتكاك بسكان وثقافات البلاد المفتوحة والتي أظطرته الى إدخال نظم إدارية جديدة، تبعه الخليفة عبد الملك بن مروان الذي أدخل عدة تحسينات جديدة على نظام البريد والذي أصبح فيما بعد أداة هامه في إدارة شؤون الدولة ، ومن وظائف هذا الديوان هي:

أ- نقل أوامر وأخبار السلطات المركزية الى الأمصار والولايات وبالعكس، اي ان صاحب هذا الديوان كان يوافي أو يبلغ الخلفاء بالاخبار أولا بأول والتي ترد من الولاة في الأمصار والولايات الإسلامية وبالعكس.

ب- التجسس على الولاة في الأمصار إذ قسم هذا البريد الى، البريدالبري والبريد البحري والبريد الجوي بواسطة الحمام الزاجل أو حمام الرسائل.

٤- ديوان الخاتم : وهذا الديوان كانت وظيفته ختم أطراف الرسائل بالشمع أو الطين الأحمر والذي يطبع عليه وهو طري خاتم الخلافة (زيدان، د.ت :١/٩٨-١٠١)

٢- الدواوين في العصر العباسي:

لقد أستفاد العباسيون من التنظيمات الإدارية في العصر الأموي وطوروا هذا النظام الإداري بشكل كبير ومال العباسيون الى المركزية في هذا الجانب في الاشراف المباشر على هذه التنظيمات وإخضاعها الى التفتيش والمراقبة (اليعقوبي ، د.ت: ٢٧-٦٨).

وفي خلافة المنصور نظمت السجلات الادارية وجعلت في دفاتر مجتمعة بدل ان تكون في صحف متفرقه، ويقول الجهشياري: (ان خالدا- البرمكي- اول من جعل السجلات تحفظ في دفاتروذلك بأمر الخليفة العباسي أبو جعفرالمنصور) .

وعندما بنى الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بغداد نقل اليها :

١- ديوان بيت المال ٢- خزانة السلاح ٣- ديوان الرسائل ٤- ديوان الخراج ٥- ديوان الخاتم

٦- ديوان الجند ٧- ديوان النفقات ٨- ديوان الأحشام ٩- ديوان المظالم ١٠- ديوان الصدقات

(اليعقوبي ، د.ت : ٦٨) .

وأنشأ رسميا في عهد الخليفة المهدي (ديوان النظر في المظالم) للنظر في شكاوي الرعية وكان الخليفة المهدي يترأس الديوان بنفسه ويشرك معه القضاة المتفقهين في الشريعة، كما أنشأ ديوان السر وهوديوان تابع لديوان الرسائل.

وفي عهد الخليفة المعتصم ظهر ديوان (الموالي والغلمان) وظيفته تنظيم شؤون الموالي والخدم الترك الذين جلبهم المعتصم من اسيا الوسطى وقد تبلور هذا الديوان في عهد الخليفة المتوكل وتنوعت اختصاصاته، كما سمي ديوان الجند في عهد المتوكل بديوان (الجند والشاكرية) في إشارة الى كثرة المرتزقة من الأتباع وغيرهم.

تطور الدواوين في العصر العباسي:

الملاحظ إن العباسيين قاموا بتطوير الدواوين حسبما تتطلبه ظروفهم، فزادوا في المركزية واحدثوا دواوين جديدة، اذ كثرت الدواوين وتنوعت اختصاصاتها في هذا العصر ومن اهم ما احدثوه:

١ـ في خلافة ابي العباس السفاح تم جمع الدواوين في دفاتر او سجلات بدلا من ان تكون صحفا مبعثرة، ذلك لحفظها من الضياع .

٢ـ ولما صادر ابو العباس السفاح املاك بني امية وضياعهم انشأ ديوانا خاصا لادارتها، وفي عهد ابو جعفر المنصور انشأ ديوانا خاصا لحفظ اسماء من صودرت امواله وسمي هذا الديوان بـ (ديوان المصادرات) وهذا يشير الى كثرة من صودرت اموالهم في عهد هذا الخليفة .

٣ـ انشأ الخليفة المهدي (ديوان المظالم) وهو ينظر في الشكاوي والدعاوي لمعرفة ما تشتكي منه الرعية من ظلم بعض ولاتها وجورهم وتعسفهم، وكذلك في غلاء الاسعار وفي كثرة ايداع الناس السجون من غير نظرة دقيقة في دعاويهم وفيما وقع من ظلم من مصادرة املاك بعض الناس بغيرحق .

٤ـ واستحدث في عهد المهدي ايضا (ديوان الازمة) ومهمته الاشراف على اعمال الدواوين الكبيرة ومراقبة الناحية المالية وهذا يشير الى توسع اعمال الدواوين الاصلية وتعقدها.

٥ـ وفي خلافة المعتضد جمعت الدواوين في ديوان واحد يسمى بـ (ديوان الدار) او (الديوان الكبير) وولي عليه احمد بن الفرات، ثم فصلت امور الولايات الشرقية وجعل لها (ديوان المشرق)، وفصلت امور الولايات الغربية وجعل لها (ديوان المغرب)، وتركت امور السواد (العراق) الى ديوان الدار (أبو يوسف، د.ت : ٦٢-٦٣).

٦ـ كان الوزير هو رئيس السلطة المركزية وهو الذي يتولى ادارة ديوان السواد بنفسه .

المبحث الثاني : دور الدواوين في تنمية النشاط الإقتصادي

المطلب الأول : دورها في تنمية النشاط الزراعي والصناعي والتجاري

الدواوين هي مؤسسات رسمية ذات صبغة إدارية وتنظيمية تمثل الواجه أو المرايا العاكسة لسياسة الدولة الإصلاحية وبعضها مستودع لخزن الأموال وقد لعبت هذه الدواوين من خلال السياسة الموجهة لخلفاء بني العباس دورا بارزا توجيه السياسة الزراعية من خلال في العناية بالزراعة وفلاحة الحقول والبساتين، والتوسع في البحث النظري من خلال دراسة أصناف وأنواع النباتات وصلاحية التربة لزراعتها ، كما استخدموا الأسمدة المختلفة لأنواع النباتات، وطوروا أساليب الري وعملوا على تنظيمه في العراق ومصر وبلاد الشام واليمن

وشمال شرق فارس وبلاد ماوراء النهر وبلغ هذا النظام شئنا بعيدا من الدقة والتنظيم من خلال الأموال (النفقات) التي خصصت له من ديوان الخراج، حتى إن الأوربيون أدخلوا كثيرا من هذه النظم الى بلدانهم (حسن، ١٩٦٥ : ٣/ ٣١٩) .

لقد ترتب على توفر الأموال الوفيرة في ديوان الخراج الى العناية بصيانة السدود وحفر الترع وتخصيص جماعة من الموظفين أطلق عليهم أسم المهندسين، كانت مهمتهم تتمثل بالمحافظة على هذه السدود ومراقبتها وصيانتها بأستمرار خشية أنبثاق الماء منها أو إنهيارها خاصة في وقت الفيضانات علما إن هذه السدود كانت تعمل من القصب والأخشاب والتراب تعمل كسد في وجه المياه الجارية عند ضعف جريانها ونقص منسوبها (مسكويه ، ٢٠٠٣ : ٢/ ٢٩٦-٢٩٧)، وقد نظمت مصاريف هذه الأعمال الزراعية في ديوان الخراج (الخوارزمي، ١٩٩١ : ٩٤) .

وذكر أبو يوسف إن مقادير خراج الأراضي كان يقدر على حسب طريقة السقي ونوع الأرض وطريقة إروائها فيأخذ العشر إذا كان يسقى سيحا أي على ماء المطر، ويأخذ نصف (المحصول) إن كان يسقى بدلو مقابل الخدمات التي كانت تقدم لهم (أبو يوسف ، د.ت : ٦٢)، كما أعتنى العباسيون بحراثة الأرض عن طريق المحراث الخشبي الذي تجره الابقار ، وكان ديوان الخراج والقائمون عليه يقدمون السماد للمزارعين ويعتنون بالبساتين وثمارها، وعينوا الموظفين لحراستها وطرد الطيور عنها ، كذلك دعموا مربي الحيوانات وخاصة مربي الأبقار والجاموس الذي جلبوه من الهند وتربية الجمال والخيل والدجاج (إبن حوقل ، د.ت : ٢١٢)، وكانت طريقة الأرواء المباشر هي الطريقة الشائعة في معظم أنحاء العراق (الخطيب البغدادي ، ١٤١٧هـ : ١/ ٥٩).

وقد أعتبر ديوان الخراج المركزي المسؤول المباش عن إدامة وأستمرارية مصادر الماء وتوزيعها وعن شق الترع والجداول وإنشاء السدود والقنوات (الخوارزمي ، ١٩٩١: ٤٥)، كما أخذ ديوان الخراج والقائمين عليه بالأشراف على جرف وتسهيل مجرى الأودية والأنهار ، وكان يقدم الأموال والنصائح للمهتمين ببناء وصيانة أدوات الري عند حفر القنوات وذلك من قبل الموظفين والمساحين والمهندسين، وكان الديوان ينفق أموال طائلة كأجور للعمال الذين كانوا يقومون بأعمال شق الترع والأنهار وبناء السدود والصيانة المتعلقة بأدوات ومنشأت الري (الجاحظ ، ١٩٩٤ : ٣٣-٣٤) .

لقد كان لخلفاء بني العباس توجيهات الى صاحب ديوان الخراج والموظفين والمهندسين العاملين فيه في التصدي لكل اشكال القسوة والظلم الذي يقع على الفلاحين ومحاولة التخفيف والتقليل من المشاكل التي يتعرضون لها *وحطها* وأنصافهم ورد حقوقهم لان ضريبة الارض أو الخراج هي أهم مورد لخزينة الدولة، وهذه الضريبة مرتبطة بزيادة الوارد من المحاصيل الزراعية وزيادة الواردات الزراعية مرتبط بزيادة النفقات على هذا القطاع وزيادة الخدمات التي يقدمها ديوان الخراج للمزارعين ومساعدة الفلاحيين عن طريق تخفيف الضرائب عنهم أو أعفائهم من دفعها كون الفلاح وارضه أساس ومحور التأسيس والبناء في النشاط الزراعي (الدوري، ١٩٧٤ : ٥٠) ومن أوجه الدعم للمزارعين هي تقديم قروض لهم لتمكنهم من شراء البذور والحيوانات لغرض حراثة الأرض وهذه بحد ذاتها تعتبر أحد أدوات السياسة المالية النشاط الزراعي (الدوري ، ١٩٧٤ : ٥٢) .

لقد كان للسياسة الزراعية التي أتبعها مسؤولي ديوان الخراج أثارا على الأنتاج الزراعي إذ تركزت سياستهم في محورين هما الارض وساكينيها فاهتموا باستصلاح الأراضي وحفر الأبار وشق الترع والأنهار وإقامة السدود الذي كان له الأثر الكبير في زيادة وتحسين إنتاج الأرض من المحاصيل المختلفة الأمر الذي أثر ايجابا على زيادة الأنتاج الزراعي ومن ثم زيادة واردات ديوان الخراج وبيت المال وخزينة البلاد (قدامة، ١٩٨١ : ٢٤٨) ففي عهد الخليفة المعتضد أصلحت مسالك نهر دجله ومسالكه وطرقه (الطبري، ١٩٦٧ : ٢١٠٢/٦) من أجل الأستفادة قدر المستطاع من مياه هذا النهر لري الأراضي والبساتين كما تم حفر الأبار في قرية الجعفرية (ياقوت الحموي، ١٩٩٥: ٢/ ٦١).

من خلال كلامنا السابق نلاحظ الدور الذي لعبه ديوان الخراج والذي يعد المرايا العاكسة للسياسة الأقتصادية لبني العباس في إصلاح العملية الزراعية وتحسين أوضاع المزارعين من خلال الأنفاق على إقامة السدود وشق الترع والأنهار وحفر الأبار للمزارعين وتقديم القروض للفلاحين لشراء الأسمدة والبذور والذي كان له أكبر الأثر على زيادة الناتج الزراعي والذي نتج عنه زيادة الواردات المالية لديوان الخراج .

أما النشاط الصناعي فكان لبني العباس دور كبير في توجيه الأنفاق الى هذا الجانب المهم في الحياة الإقتصادية للرعية إذ حظي برعاية خاصة في توجيه الإهتمام بأستخدام موارد الثروة على إختلافها، حتى أصبح المجتمع الإسلامي مجتمع الوفرة الإقتصادية والصناعية ، حيث وضعت قواعد وأصول أخلاقية لكل حرفة تقوم وتعزز عنصر الجودة واتقان الصنعة وعدم الغش والتدليس بأعتبار جودة العمل هي مرضاة الله وطلبا للرزق الحلال وهذ نابع من المبادىء الإسلامية التي تربى عليها المجتمع والتي ساهمت بشكل كبير في تطور النشاط الصناعي والتقدم والتحضر داخل الدولة ، إذ إهتم المسؤولون العباسيون في الصناعة وعملوا على تنشيطها وتطويرها كما عملوا في الوقت ذاته على إقامة وتطوير صناعات جديدة (الدوري، ١٩٦٩: ٢٧) .

وفي العصر العباسي الثاني صنفت الحرف على أشكال مختلفة وفق أسس متعددة إذ صنفت الصنائع حسب فائدتها:

١- الصناعات الضرورية للمجتمع ، كالصناعات الزراعية والحياكة والبناء .

٢- الصناعات التابعة أو الصناعات المتممة أو المكملة للأولى ، أي الصناعات المكملة بعضها لبعض مثل الصناعات النسيجية (الدوري ، ١٩٧٤ : ٩٨)

٣- صناعات للجمال والزينة : مثل صناعة الملابس الحريرية وصناعة العطور .

كما صنفت الصنائع حسب موضوع الصناعة الى :

١- الصنائع الروحانية : وتتمثل بالمهن الفكرية .

٢- الصناعات الجسمانية: وتشمل الحرف اليدوية وهذه الصناعات تصنف الى الصناعات البسيطة كالماء (السقائين والملاحين والسباحين) والتراب (كحفاري الأبار والمعادن والأنهار) والنار (كالنفاطين والوقادين والمشعلين) والهواء (كالبواقين والنفاخين) الماء والتراب (كالفخارين وضاربي اللبن) والصناعات التي يكون موضوعها مركبا وهي (الأجسام المعدنية مثل صناعة الصفارين والحدادين وارصاصين ... الخ) وهذه الصناعات ترتبط بالمنتجات الزراعية، أو صناعات تتناول إنتاج الحيوانات كصناعة الدباغين والأساكفة

والطباخين ، أو تصنف الصنائع حسب قيمة إنتاجها ولهذه الصناعات أهمية كبيرة لأنها تدل على حجم ونطاق الصناعات الموجودة في العصر العباسي ومدى التخصص المتقدم فيها وما وصل اليه الفكر الإقتصادي في تلك الفترة (الدوري، ١٩٧٤ : ٩٩) .

وكان أصحاب الصناعات أما يعملون لحسابهم الخاص ينتجون ويبيعون إنتاجهم في السوق أو يعملون بأجور يومية لحساب الغيرأو حسب كمية أو وحدة الأنتاج بأدواتهم الخاصة أو بأدوات مؤجريهم (العلي، ١٩٦٩: ١٩٩-٢٠١)، وكان العراق في العهد العباسي الثاني مشهورا بأنتاج أدوات الترف والزينة التي يستعملها الأغنياء، أما الصناعات ذات الاستهلاك العام مثل حياكة القطن والأحذية وصناعة الأدوات النحاسية فقد كانت محدودة (الدوري، ١٩٧٤ : ١٠٠) كما أشتهرت صناعة التعدين في الجزيرة العربية حيث توجد معادن الذهب والفضة والحديد والعقيق وذكرت المصادر إن بعض هذه المناجم توقف عن العمل بسبب كثرة التكاليف التي تصرف عليه من قبل المسؤولين (السيف، ١٩٨٥ : ٣٢٥)، ولكون العراق مركز الخلافة العباسية فقد حظي النشاط الصناعي بدعم كبير من قبل الخلفاء العباسيين والأمراء وتخصيص جزء كبير من نفقات ديوان النفقات لهذا الجانب والتي ساعدت على قيام بعض الصناعات المهمة مثل الصناعات النسيجية ودباغة الجلود .

أما دور الدواوين في تنمية النشاط التجاري فقد تجلى بدور ديوان (عشور التجارة) وبتوجية مباشر من خلفاء بني العباس وأمراءهم في الولايات الأسلامية بدعم هذا الجانب الأقتصادي والحيوي والذي ساهم في إزدهار التجارة والأسواق في بغداد والمناطق الأخرى نتيجة إتساع رقعة الدولة وزيادة الواردات من الأموال وإزدهارالنشاط الأقتصادي، حيث حظيت التجارة بجانب كبير من الأهتمام نتيجة لأزدهار الحركة التجارية والأقتصادية في هذا العصر، وقد ساعدت هذا التطور التجاري عدة عوامل منها موقع العراق الجغرافي الذي جعله جسرا بين بلاد فارس واواسط اسيا والهند وبلاد الصين وبين الجزيرة العربية وبلاد الشام ومصر والمغرب العربي ولذلك أصبح تجار العراق وسطاء بين تجار الشرق والغرب (الدوري، ١٩٧٤ : ٩١) . وكانت طبقة التجار تقسم الى ثلاثة أنواع هي:

١- التاجر الخازن: هو التاجر الذي يقوم بشراء البضاعة وقت توفرها وخزنها الى حين شحتها وأرتفاع أسعارها ويتوجب بهذا النوع من التجار أن يكون على دراية تامة بالأسواق وأسعارها وتقلباتها .

٢- التاجر الركاض أو المتنقل: الذي يتنقل بين البلدان للإطلاع على أوضاع الأسعار وأختلافاتها من منطقة الى أخرى مع مراعات مصاريف وصول أو تنقل تلك البضاعة من بلد الى أخر .

٣- التاجر المجهز: وهذا التاجر يكون على إتصال دائم بالتجار والوكلاء الموجودين في المناطق أو الأسواق التجارية، إذ يقوم هؤلاء الوكلاء بشراء مايحتاجه هذا التاجر وإرسالها اليه . (الدمشقي ، ١٩٩٩ : ٦٣-٦٦-٦٨، التنوخي، ١٩٧١: ٢/ ١٦١-١٦٢) .

وقد زاد إهتمام العباسيين بالتجارة وديوانها في العصر العباسي الثاني بتسهيل سبل التجارة فحفرو الأبار وأقاموا المحطات في طرق القوافل وأنشئوا المنائر في الثغور وبنوا الأساطيل لحماية السواحل من غارات اللصوص، وكان لهذا العمل الأثر البالغ في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية فاحتلت سواحل المسلمين وتجارتهم المرتبة الأولى في التجارة العالمية وكانت بغداد والأسكندرية مقياسا لأسعار البضائع الأجنبية في تلك الفترة (حسن،

١٩٦٥: ٣٢٦/٣) كذلك قاموا بأنشاء المؤسسات الأجتماعية (الحمامات) المخصصة لخدمة التجار في الأسواق مقابل أجر بسيط (مسكويه ، ٢٠٠٣ : ١/ ٢٨٧) .

لقد ساهم تشجيع ودعم الخلفاء العباسيين في الإزدهار الإقتصادي في العراق عامة وبغداد خاصة وما أنفقوه من أموال على تطوير التجارة وإنشاء المؤسسات كالأسواق المنتشرة في كل مكان بأعتبارها من أهم المرافق الأقتصادية في الدولة .(الخطيب البغدادي، ١٤١٧هـ : ٥٣/١)، وكانت الطرق النهرية أكثر نشاطا من الطرق البرية إذ استخدمت الأنهارلنقل البضائع بين بغداد والموصل والمحافظات الأخرى (الصولي، ١٩٧٩: ١٢٢)

المطلب الثاني: دورها في تنمية النشاط المالي

يعرف النظام المالي بأنه مجموعة القواعد والتشريعات والقوانين التي تنظم إيرادات ونفقات الدولة، ومن أهم هذه القوانين هو القانون الذي ينظم إصدار الموازنة العامة للدول ، أو هو مجموعة المبادىء والأصول الأقتصادية التي تحكم الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها والموازنة بينها أي الكيفية التي تحدد الدولة إيراداتها المالية لسد نفقاتها العامة المترتبة عليها (السبهاني، ٢٠٠٥ : ٨٥)، أما أهداف النظام المالي في العصر العباسي فهو يرتبط بتأمين متطلبات الدفاع عن الدولة من أي عدوان خارجي اي دعم وتعزيز وزيادة نفقات ديوان الجند لتعزيز دور المقاتلة أثناء الحرب ، ونشر الدعوة الاسلامية ، وتعزيز استخدام الموارد الأقتصادية وتحقيق أعلى كفاءة، وتوجيه المدخرات العامة في دواوينها لاستثمارها وزيادة إنفاقها الصحيح، إضافة الى توزيع الدخل القومي والثروة بين الأفراد، إذ تلعب نفقات الدولة وإيراداتها دورا هاما في إستكمال إعادة التوزيع داخل المجتمع الإسلامي (أبو الفتوح، ٢٠١٦ :٤١).

لقد سعى النظام المالي العباسي الى تحقيق نوع من التوازن بين الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة لها، حيث كانت الميزانية تقسم الى قسمين:

أ- قسم الأستخراج ويعرف بموارد الدولة

ب- قسم النفقات ويعرف بمصارف الدولة

والملاحظ إن النظام المالي العباسي بلغ مبلغا عظيما من الدقة والتنظيم خاصة في العصر العباسي الثاني فكانت لكل ولاية ديوان للخراج يتبع ديوان الخراج الرئيسي في بغداد وهذا الديوان مقسم الى قسمين يتولى القسم الأول الأشراف ومتابعة النفقات التي تخرج من الديوان أما القسم الأخر فيشرف ويتابع الموارد المالية الداخلة لهذا الديوان أي الموارد المالية للدولة (حسن، ١٩٦٥: ٢٨٩/٣-٢٩٠)، إذ شهد النظام المالي في هذه المرحلة دقة في التنظيم والإدارة بفضل السيطرة على الموارد والنفقات والتي كان لهل أكبر الأثر في تثبيت أركان الدولة وخاصة مورد الخراج الذي ترتب عليه إستصلاح الأراضي والإهتمام بالسدود وكري الأنهر وشق الترع والجداول وقنوات الري وخاصة في منطقة السواد (البلاذري، ١٩٩١ :٢٩٧).

أولا: الإيرادات المالية:

لقد تذبذبت موارد الدولة العباسية بين عصورها المختلفة الأمر الذي أدى الى عدم التوازن بين الواردات والنفقات العامة (مسكويه، ٢٠٠٣: ٨٤/١) والسبب يعود الى إنفاق الأموال من قبل الخلفاء العباسيين أثناء حدوث الأزمات المالية أو تكرارها (حتاملة، ١٩٨٤ :٣٢)، أضافة الى إندلاع الثورات ضد الحكم العباسي مثل

ثورة الزنج (إبن تغري بردي، ١٩٩٢ : ٢٨/٣)، إضافة الى حدوث عدد من الحركات الإنفصالية والتي كان لها أكبر الأثر بحدوث خلل كبير في إيرادات ديوان بيت المال (إبن الأثير، ١٩٦٥: ٤٩٣/٧-٥٤٢) كذلك تدخل القادة الأتراك في الحياة الإقتصادية بأستحواذهم على خراج الكثير من المناطق ومواردها أثر سلبا على موارد خراج بغداد (إبن الأثير ،١٩٦٥: ٢٢١/٧)، كما كان للظروف الطبيعية دور مؤثر على الموارد الزراعية خاصة في وقت الجفاف والزلازل والقحط وبالتالي التأثير على واردات ديوان الخراج والذي ينعكس سلبا في انخفاض أو نقص الخدمات أو النفقات والقروض المقدمة للفلاحين (الطبري ١٩٦٧ ٢٠٧/٩-٢١٣).

أما أهم الإيرادات المالية في العصر العباسي فهي:

١- واردات الخراج: وهي الموارد أو الأموال التي تخرج من غلة الأرض أو هو ضريبة تفرض على أراضي أهل الذمة التي فتحها المسلمون عنوة وبقيت تلك الأرض تحت تصرفه (عناية، ١٩٩٠ : ٢٦٤)، ويجبى الخراج من الأراضي التي فتحها المسلمون وأصبحت ملكا عاما للدولة فكانت سياسة العباسيين أن يزرعها أصحابها ويؤدون الخراج عنها مع مراعاة تقدير الخراج من منطقة الى أخرى بحسب جودة الأرض وخصوبتها وطريقة سقيها ونوع المحاصيل المزروعة فيها والبعد والقرب من الأسواق (عبد الواحد، ١٩٩١: ٦٢٢).

لقد شكل الخراج المورد الأساسي للدولة العباسية، ونظرا للعلاقة الوثيقة بين الأراضي الزراعية وديوان الخراج لذا وجه الخلفاء العباسيين القائمين على ديوان الخراج بالإعتناء بالزراعة وإصلاح الأراضي وحفر القنوات والسدود وشق الترع والأنهار والإهتمام بالري (إبن الجوزي، ١٩٩٢: ٢٢٥/١١).

٢- واردات زكاة الزروع والثمار: وهي جزء من المال يخرجه الغني من ماله الى إخوانه من الفقراء والمستحقين له (إبن زنجويه ، ١٩٨٦ : ٢/ ٧٩٩) ، وبعد إن تزايدت أموال الصدقات برزت الحاجة الى إنشاء ديوان بيت مال خاص للصدقات تحفظ فيه هذه الأموال وتصرف في الأوجه المحددة لها والذي سمي بديوان الصدقات (مسكويه، ٢٠٠٣ : ١٥٢/١).

٣- واردات الجزية : هي الأموال التي تأخذ من أهل الذمة (اليهود والنصارى) الذين عاشوا تحت حماية المسلمين مقابل مبلغ من المال يؤدونه على الرؤوس (إبن قيم الجوزية، ١٩٨٣: ٢٢/٣). ومن الملاحظ إن واردات الجزية لايستهان بها إذ شكلت موردا ماليا مهما من موارد بيت المال .

٤- واردات العشور (عشور التجارة): والعشور هنا نوعان عشور الزروع التي فرضت على الإنتاج الزراعي وهي زكاة الأرض والتي تأخذ من الأرض العشرية في حالة استثمارها، وعشور التجارة التي فرضت على التجارة الخارجية والداخلية لتنظيم النشاط التجاري، وهذه الضريبة فرضة كمعاملة بالمثل ولم يفرضها المسلمون إلا بعد أن فرضها أهل الحرب على تجار المسلمين عند دخولهم الدول الأخرى (أبو يوسف، د.ت : ١٤٥-١٤٦).

٥- واردات المواريث: هي الأموال التي يتوفى أصحابها دون أن يكون لهم وارث أو قرابة يرثهم (البلاطنسي، ١٩٨٩: ١٤٠) ونتيجة لأهميتها فقد شكل ديوان خاص بها سمي ديوارث المواريث يتولى استيلام أموال من يتوفى ولا ورث له (القلقشندي ، ١٩٦٣ : ٤٦٠/٣) .

٦- واردات المستغلات : هي الضرائب التي تقوم الدولة بفرضها على المحال التجارية والاسواق والطواحين التي أنشأها الناس على أرض الدولة وهنا لجأت الدولة الى تأجير هذه الأرض وأستحدثت لها ديوانا سمي ديوان المستغلات (الأصطخري، ١٩٦١: ٩٦) .

٧- واردات المصادرات : هي الأموال التي يتم الإستيلاء عليها من موظفي الدولة والوزراء والكتاب مثل مصادرة أموال وأملاك بني أمية وضياعهم، ونتيجة لزيادة حجم هذه المصادرات أنشأ ديوان خاص بها سمي ديوان المصادرات زمن الخليفة أبو جعفر المنصور (مسكويه، ٢٠٠٣: ١/ ٢٢٥).

٨- الموارد الأخرى: ومنها الهدايا التي كانت تقدم من حكام الأقاليم التابعة للدولة العباسية الى ميزانية بيت المال (إبن الزبير ، ١٩٨٤ : ٣٧)، وكذلك أموال الجهذبة التي كانت تساهم في تغطية حاجات الدولة من الأموال (التنوخي، ١٩٧١: ٨/ ٩٩-١٠٠).

٩- السياسة المالية: يعد الإقتراض الداخلي من التجار أحد أبرز أدوات السياسة المالية التي أتبعها خلفاء بني العباس (التنوخي، ١٩٧١: ٨/ ٣٨-٤١)، كما قدم التجار في بغداد في بعض الأحيان مساعدات مالية للدولة ولمرات متعددة حتى تستطيع الدولة تجاوز الأزمات المالية ومعالجة المشاكل الأقتصادية (الصابي، ١٩٨٥: ٩٣).

١٠- واردات بيت المال : ينقسم بيت المال في الدولة العباسية الى قسمين وهما بيت مال الخاصة وبيت مال العامة حيث كان بيت مال الخاصة مؤسسة مستقلة بحد ذاتها من حيث الموارد والمصروفات ويعتبر الخزينة الأحتياطية للدولة وكان له كاتب وصاحب بيت مال الخاصة (الصولي ، ١٩٧٩: ٧١) أما أهم موارده فهي تركة الخلفاء ، واردات الضياع السلطانية أو الخاصة والمستحدثة ، أموال المصادرات ، والهدايا (الصابي، ١٩٨٥: ١٥٧) .

ثانيا / النفقات العام: في المفهوم التقليدي تعتبر مبلغ من النقود ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام (عناية، ١٩٩٠: ٦٣٥) أما في الفكر المالي الإسلامي فهي مبلغ من المال داخل في الذمة المالية للدولة ينفقه الإمام أو من ينوب عنه من أجل إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام (عناية ، ١٩٩٠ : ٦٣٨)، كانت النفقات في بداية الدولة العباسية محدودة إذ لم تشهد الدولة أية مشاكل أو أزمات مالية ، ولكن الأزمات المالية بدأت تظهرفي العصر العباسي الثاني والسبب عدم أهتمام ومراقبة الخلفاء لما يدخل ويخرج من بيوت الأموال، والإنغراق بالترف وملذات الدنيا والإسراف والتبذير وغياب التوازن بين الموارد والنفقات (التنوخي، ١٩٧١: ٢٦/١) ومن أوجه النفقات في العصر العباسي هي:

١- نفقات دار الخلافة: وهي الأموال التي ينفقها الخليفة وتتمثل بنفقات مال البيعة، ونفقات القصر من المأكل والملبس، ونفقات نساء الخلفاء والجواري والأولاد (الرفاعي، ١٩٧٣ : ٤٧) .

٢- نفقات أجهزة الدولة : والمتمثلة بنفقات جهاز الوزارة والوزير(الصابي، ١٩٨٥ : ٢١٥-٢١٦) فكان الوزير يستلم الرواتب الثابتة من الدولة علاوة على الصلات والهدايا ، وقدر راتب الوزير أيام الخليفة المقتدربالله بخمسة ألاف درهم شهريا (الصابي، ١٩٨٥ : ٢٩) ، أما نفقات موظفي الدولة فكانت رواتب هؤلاء تدفع من من بيت المال، أما نفقات الجهاز العسكري والمتمثلة :

أ- نفقات الجند: كانت تحتل جزءا كبيرا من مالية الدولة والمتمثلة بالأنفاق على الشؤون العسكرية وأرزاق الجند خاصة بعد إن تعرضت الدولة لعدد من الأخطار العسكرية (القرطبي، ١٩٦٧: ١٣٠)، وكان ديوان الجند يتولى كل ذلك يساعده بعض المجالس الفرعية التي تساهم في إدارته (الصابي، ١٩٨٥: ١٧-٢٠) .

ب- نفقات الحملات العسكرية: نتيجة لتعرض الدولة العباسية لأخطار كثيرة داخلية وخارجية والتي كلفت الخزينة وشكلت عليها عبئا ماليا جديدا والتي أستنزفت جزءا كبيرا من الموارد المالية بحيث تجاوزت هذه النفقات في بعض الأحيان للأيرادات المخصصة لها في ديوان الجند (الصولي، ١٩٧٩ : ١٠٦-١٠٧) .

ج- نفقات بناء الحصون العسكرية: أعتنى بني العباس ببناء الحصون العسكرية وأعطوها أهمية خاصة ودعمها بالجند والمقاتلة (إبن كثير، ١٩٩٤ : ١١/ ٨) إذ أنفقت الأموال على تحصين الأسوار مثال ذلك ما أرسله المعتضد من أموال الى والي البصرة (١٤ الف دينار) لعمل سور حولها ضد تحركات البرامكة (إبن الجوزي، ١٩٩٢: ٤٠٢/١٢) .

د- نفقات المرافق العامة: والمتمثلة بنفقات القضاء والتعليم والسجون والانفاق على النشاط الزراعي وإعطائه أهمية خاصة وشقوا الأنهار وأقاموا السدود وحفروا الأبار وأنفقوا الكثير من الأموال في هذا الجانب(الأصفهاني، ١٩٧٢: ٥٠) كما أعتنوا بالبناء والعمارة الدينية (بناء المساجد) والمدنية (بناء المدن والقصور والمستشفيات) والانفاق على الصحة حيث بلغت مستشفيات العاصمة ستة مستشفيات (إبن الجوزي، ١٣:١٩٩٢ / ١٧٨)، كما كانت هناك أموال مخصصة لنفقات الطوارئ والتي تحدث دون سابق إنذار لها أثناء حدوث الفيضانات والزلازل والأوبئة والمجاعات (الزهراني، ١٩٨٦: ٤٣٣) .

المطلب الثالث : دورها في تنمية المعاملات المالية

إن أهم مايميز إقتصاد أي دولة هو وجود هيكل تنظيمي في المجال المالي والإداري، بعبارة أخرى وجود قيم لعناصر الأنتاج المختلفة أي السلع والخدمات علما إن الممثل الحقيقي للقيم الأقتصادية هو مقدار السعر النقدي الذي يعبرعن عدد الوحدات النقدية التي تساوي أو تعادل وحدة واحدة من سلعة معينة .

ونتيجة للتطورات الأقتصادية الكبيرة في مجال الإقتصاد في العصر العباسي والتخصص الوظيفي الذي حدث من خلال مراحل هذا التطور ، وكذلك طبيعة السياسة الإقتصادية والمالية والتوسع الكبير في المجال التجاري وكثرت المعاملات التجارية والزيادة المضطردة في الموارد المالية للدولة، كل هذه العوامل جعلت الدولة بحاجة ماسة الى التداول النقدي في المعاملات المالية المختلفة، أي ظهور الوحدات النقدية تماشيا مع الظروف الإقتصادية الجديدة التي تعبر عن قيم الوحدات السلعية هذه، لذلك ظهرت الحاجة الماسة لأنشاء ديوان يشرف على هذه المعاملات النقدية ويلبي إحتياجاتها فظهر(ديوان السفتجة أو الكمبيالة) الذي تولى العاملون فيه الأشراف على دور ضرب العملة ومراقبتها وضبط أوزانها من التدليس والغش فيها والذي يعد أحد المؤسسات المالية الذي لعب دورا كبيرا في تنشيط العملية التجارية في هذا العصر، إذ كان الصرافون يقومون بتسليف التجار وكان لهؤلاء الصيارفة أماكن خاصة في بغداد (الخطيب البغدادي ، ١٤١٧هـ : ٣٩/٢) وأسواق خاصة يقيمون فيها (مسكويه، ٢٠٠٣ : ١٧١/٤)، وكان لدور الضرب أهمية كبيرة في تحديد الكميات اللازمة من النقود التي يجري التعامل بها في المعاملات والمبادلات التجارية اليومية، ومهمة هذا الديوان هو مراقبة السوق وأحتياجاته

من النقود من أجل الموازنة في السوق بين العرض والطلب على هذه النقود وبالتالي توجيه دورالضرب بتقليل أو زيادة الكمية المضروبة من العملة، كما تتولى هذه الدور خزن المعادن النفيسة (الذهب والفضة) التي تستعمل في عملية الضرب كأحتياطيفضلا عن تزويدها لبيت المال بالموارد المالية التي يحتاجها لانها هي من تقوم بسك النقود وفق الوزن الشرعي المقرر لها .

لقد شهد النظام النقدي في العصر العباسي إستقرارا ماعدى أيام الفتنة بين الأمين وأخيه المأمون ثم عادت الأمور الى نصابها بعد ذلك ، أما سعر الصرف فقد شهد إضطراب الدينار مقابل الدرهم الذي كان يتذبب بين سبعة دراهم للدينار في عهد المنصور الى اثني عشر درهما في عهد هارون الرشيد وهذه نتيجة للأحوال الإقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة ، وضرب العباسيون نوعين من الدنانير الأول يسمى (العوال) وزنه الشرعي إثنى عشر درهما والدرهم وزنه قيراطين وحبتين والدينار وزنه عشرون قيراطا أما النوع الثاني من الدنانير فكان يسمى (المرسل) ووزنه عشرة دراهم وهذا النوع من الدراهم يتعامل به في المبايعات والمعاملات التجارية ، وقد حرص العباسيون على سلامة عملتهم وكانوا يشرفون بأنفسهم على دور الضرب (إبن الجوزي : ١٩٩٢: ٢٧٢/٨) ، وكان سعرصرف الدينار يختلف من بلد الى أخر ومن فترة زمنية الى أخرى ، فتارة يساوي عشرة دراهم وتارة ثلاثة عشر درهم (الماوردي ، د.ت : ١٤٩) ، وهذا الأختلاف في سعر الصرف كان سببه تعامل الولايات الشرقية للدولة الاسلامية بالعملة الفضية (الدراهم) أما الولايات الاسلامية الغربية فكان تعاملها بالعملة الذهبية (الدينار) (الكبيسي ، ١٩٨٨ : ٣٩) ، أضافة الى التطور الإقتصادي الكبير في العمليات التجارية ، فضلا عن ذلك كان سعر الصرف يتحدد بكمية إنتاج الذهب والفضة والمعادن الأخرى التي يتم إستخدامها في سك النقود أضافة الى طبيعة المنتج وجودته (إبن الجوزي ، ١٩٩٢ : ١٨١/٨-١٨٣) ، وكان هناك سعران لتبادل النقد السعر الرسمي المحدد من قبل دور الضرب (ديوان السفتجة) والسعر الثاني الذي تحدده الأحوال التجارية من خلال المبادلات النقدية في سوق المال والصيرفة وكان هو السعر السائد على الأغلب (إبراهيم ، ١٩٨٨: ١٥١-١٥٢) .

الصكوك : نتيجة للتطور التجاري الكبيروزدياد المعاملات التجارية ظهرت الحاجة الى إنشاء المؤسسات المالية فكان إنتشار المصارف والتي لاقت قبولا وإقبالا من قبل الناس في إيداع أموالهم فظهرت البيوتات المالية والتي أنشأها عدد من الصرافين بالإتفاق فيما بينهم على قبول الودائع (السرخسي، ١٩٨٦: ٣٨/١٢-٣٩)، والذي دفع بالتجار الى إيداع أموالهم لدى هذه المصارف ويأخذون صكوكا حيث كان التجار يشترون كل مايحتاجون الية من السلع والبضائع ويحولون البائع الى الصراف فلا يستخدم شيئا غير صك الصراف ، والصك كتاب قانوني ورسمي مختوم يضمن إسترداد المال ولا يصرف إلا إذا كان مختوما ، والصك هو ضمان لحفظ المال وإيصاله بسلام الى صاحبه (ياقوت الحموي، ١٩٩٥ : م١٠، ١٧٤/٣)، والصك وسيلة للمساعدة في تسهيل عمليات التبادل التجاري حتى في الأماكن البعيدة (العمري، ١٩٨٨ : ١٤٠) .

السفتجة (الكمبيالة): ثم تطورت المعاملات المالية عن قبول الودائع الى تحويل النقود وتسوية المعاملات النقدية بطريقة السفاتج لا الدفع النقدي، وقد إنتشرت هذه السفاتج خاصة في القرن الرابع الهجري والتي أصبحت علامة من علامات تطور الحياة الإقتصادية إذ كان امراء العباسيين يوردون (يدفعون) المبالغ المتوجبة عليهم الى بغداد بواسطة السفاتج (مسكويه، ٢٠٠٣ : ١/ ١٥٠)، وكان التجار زمن العباسيين يشترون البضائع بطريقة السفاتج وكانت هذه السفاتج تسحب على الصرافين والتجار، ومن أهم فوائد السفتجة إنها تقوم بنقل الأموال

الضخمة من بلد لأخر دون أن تتعرض لمخاطر الطريق من السرقة والصوص وقطاعي الطرق، وكذلك تسهيل المتاجرة بين ولايات الدولة الإسلامية .

الاستنتاجات

١- أهتم الخلفاء العباسيين بتنمية الموارد المالية لبيت المال فحاولوا تطوير الزراعة والصناعة والتجارة وقاموا بمشروعات عمرانية كثيرة مثل إصلاح الترع وحفر الأبار والقنوات واستصلاح الأراضي الزراعية وبناء المدن، كما ساهم موقع العراق الستراتيجي في أن يكون هذا البلد من أغنى الدول في أوائل العصر العباسي.

٢-تطرق البحث الى اظهار الجوانب النظرية وتحديدها والتي يمكن من خلالها فهم واستيعاب المبادىء التشريعية التي تعين الدولة في رسم سياستها المالية في فترة تعد من أزهى العصور فكرا واقتصادا وسياسة، وما شهده هذا العصر من الاصلاح والتجديد والابتكار في أجهزة الدولة ونظمها الادارية والمالية وما رافق ذلك من دور رقابي ومحاسبي منظم .

٣- بين البحث نظم الجباية وأجراءات تحصيلها ومجالات انفاق الأموال من أجل تشخيص نظام الموازنة المالية، وبيان وتوضيح مرونة السياسة المالية ومدى ملائمتها للمتغيرات الاقتصادية من حيث المكان والزمان خاصة في ضوء التحديات الكبيرة التي واجهت الدولة ونظامها المالي في العصر العباسي الاول .

٥-تم التفريق بين نوعين من الايرادات في هذا العصر منها مايدفع لبيت المال بدون مقابل او منفعة وتدعى الضرائب ومنها مايدفع مقابل ماتقدمه الدولة من منافع وخدمات محددة للممول وتدعى الرسوم والغرامات، وفي كلتا الحالتين تعد الضرائب والرسوم الوعاء المالي لمختلف موارد بيت المال، وتمتاز بصفتها الالزامية .

٦-تصنف الايرادات المالية في هذا العصراما على اساس فقهي واساسها الكتاب والسنه وتشمل الزكاة، والجزية، والفيء، والغنيمة، وايرادات مالية اخرى اجمع عليها الفقهاء والعلماء منها الخراج، والعشور، وايرادات اساسها الاجتهاد وتشمل الزكاة في الاموال المستحدثة والضرائب والرسوم الاستثنائية .

٧-تعد المصادرات والعقوبات المالية التي طبقها خلفاء بني العباس ضد كل مسؤول تولى وظيفة رفعية في الدولة واستغلها في تحقيق مصالحه الشخصية في جمع المال والثروة واستخدم نفوذه في ذلك دون علم الدولة نوع من أنواع الايرادات المالية العامة، وتعد هذه المصادرات موردا إضافيا من موارد بيت المال في العصر العباسي الاول في ضوء التشريعات التي وضعها خلفاء بني العباس لتكريس مبدا الرقابة والمحاسبة لرجال الحكم والادارة في حال تجاوزهم على أموال الدولة عن طريق إستغلال مناصبهم الوظيفية بغير حق، وهذا النوع من الايرادات كان مطبقا ايام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وخلفاء بني امية في تكريس المحاسبة المالية.

٨- اتبع خلفاء بني العباس في العصر العباسي الاول في فرض الضرائب ما اقره الشرع الاسلامي من قواعد ثابتة واجتهادات فقهية صائبة من فرضها وتقديرها وطرق وموعد جبايتها وتحصيلها من مصادرها المختلفة وبذلك حرصوا على تحديد جملة من القواعد واظوابط اثناء فرض الضرائب على الافراد والممتلكات .

٩- أعتمد العباسيون النهج الضريبي التعددي من اجل تفادي مخاطر الاعتماد على مورد مالي واحد لبيت المسلمين، في حال حصول اي سبب يعيق او يقلل الموارد الضريبية من جانب ومن جانب ثاني هو اعادة توزيع الوعاء الضريبي على الرعية كلا حسب طاقته مع اعطاء جانب المرونة في تغطية نفقات الدولة واحتياجاتها المختلفة واضفاء سمة الشمولية للنظام المالي بحيث يقع العبيء المالي على كافة النشاطات الاقتصادية والمالية وبالتالي يصبح تمويل بيت المال من اكثر من جهة .

١٠- يعد الخراج موردا أساسيا حصلت عليه الخلافة العباسية وأدى دورا فاعلا في إنتعاش اقتصادها وزيادة مواردها وتأمين نفقاتها، ففي العصر العباسي الاول بدأت مرحلة جديدة من التنظيم الاداري في التوسع في الاعتماد على أراء الفقهاء والاخذ باراء الوزراء والكتاب ، وتعد فترة الخليفة العباسي ابو جعفر المنصور(١٣٦-١٥٨هـ) من اهم فترات تنظيم ضريبة الخراج وتعديلاته واوضاعه في السواد، بحيث اصبحت ضريبة الخراج تفرض عل الارض دون غيرها .

١١- أحتل الأنفاق على جند الخلافة وتجهيزهم جانبا أساسيا في نفقات بيت المال فلم تقتصر الدولة على عطاء الجند المحدد بل كانت توزع عليهم العطاء في المناسبات.

١٢- لم ينسى خلفاء بني العباس المرافق العامة ذات الصلة الأنسانية بمتطلبات الحياة بل أعطوها جانبا مهما في نفقات الخلافة سواء في ميدان إعمار المساجد أو بناء المستشفيات أو المشاريع الأقتصادية الأخرى .

١٣- وتعد طريقة المزاوجة بين النفقات النقدية والعينية في الانفاق العام طريقة سهلة المراقبة والمحاسبة المالية في صورها المتعددة على خلاف سياسة الانفاق النقدي التي قد يشوبها خلل واضح في مبدا المساوات بين الافراد، وطريقة المزاوجة بين النفقات تعد من اهم الطرق المتبعة في السياسة المالية في العصر العباسي الاول.

١٤- إتسمت النفقات العامة بسياسة الترشيد والابتعاد عن الاسراف والتبذير وتوزيع الاموال بشكل مسؤول ومدروس بما يحقق المنفعة العامة وذلك عن طريق تقديم الاولويات في الانفاق وربط هذه النفقات بالوضع المالي للدولة في العصر العباسي الأول .

المصادر والمراجع:

المصادر:

١- إبن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم (ت ٦٣٠ هـ) ، ١٩٦٥م ، ط١، الكامل في التاريخ ، تحقيق : عبدالله القاضي، دار صادر، بيروت ، لبنان .

٢- الأصطخري ، أبو إسحاق إبراهيم الفارسي الكرخي (ت ٣٤٦ هـ) ،١٩٦١م ، طبعة عام ، المسالك والممالك ، تحقيق : محمد جابر عبدالعال ، دار القلم ، الجمهورية العربية المتحدة .

٣- الأصفهاني ، علي بن الحسين (ت٣٥٦ هـ) ، ١٩٧٢م ، ط١ ، ، أداب الغرباء ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، لبنان .

٤- البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جبار (٢٧٩هـ) ، ١٩٩١م ، ط١ ، فتوح البلدان ، دار الكتب العلمية ، بيرت ، لبنان .

٥- البلاطسيني ، أبو بكر محمد بن محمد (٩٣٦هـ) ، ١٩٨٩م ، ط١ ، تحرير المقال قيما يحل ويحرم من بيت المال ، تحقيق : فنح الله الصباغ ، دار الوفاء للنشر ، القاهرة ، مصر .

٦- إبن تغري بردي ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري (٨٤٧هـ) ، ١٩٩٢م ، ط١ ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧- التنوخي ، أبو علي المحسن بن علي (٣٨٤هـ) ١٩٧١ ، طبعة عام ، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ، تحقيق : عبود الشالجي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٨- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ) ، ١٩٩٤م ، ط٣ ، التبصر بالتجارة في وصف مايستطرف في البلدان من الأمتعة الرقيقة النفيسة والجواهر الثمينة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .

٩- إبن الجوزي ، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي (٥٩٧ هـ) ، ١٩٩٢م ، ط١ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، تحقيق : محمد عطا ومصطفى عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٠- إبن حوقل ، محمد علي النصيبي (٣٥٦هـ) ، د.ت ، د.ط ، صورة الأرض ، دار الكتاب الإسلامي والمكتبة الفاروقية الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر .

١١- إبن خرداذبة ، أبو القاسم عبداللة بن عبدللة (٢٧٢هـ) ، ١٩٨٩م ، طبعة عام ، المسالك والممالك ، مكتبة المثنى ، بغداد، العراق .

١٢- الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن علي (٤٦٣ هـ) ، ١٤١٧هـ ، ط١ ، تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٣- الخوارزمي ، محمد بن أحمد بن يوسف (٣٨٧هـ) ، ١٩٩١م ، ط١ ، مفاتيح العلوم ، دار المناهل ، بيرت ، لبنان .

١٤- الدمشقي ، أبو الفضل جعفر بن علي (ت في القرن السادس الهجري) ، ١٩٩٩م ، طبعة عام ، الإشارة الى محاسن التجارة وغشوش المدلسين فيها ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

١٥- إبن الزبير ، أحمد بن رشيد (٥٦٣هـ) ، ١٩٨٤م ، طبعة عام ، الذخائر والتحف ، تحقيق : محمد حميداللة ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت .

١٦- إبن زنجويه ، محمد بن زنجوي (٢٥١هـ) ، ١٩٨٦م ، ط١ ، الأموال ، تحقيق : شاكر فياض ، مركز فيصل للبحوث ، الرياض ، السعودية .

١٧- السرخسي ، شمس الدين محمد بن أحمد (٤٩٠هـ) ، ١٩٨٦م ، طبعة عامة ، المبسوط ، تحقيق : مجموعة من العلماء ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

١٨- الصابي ، أبو الحسن هلال بن المحسن (٤٤٨هـ) ، ١٩٨٥م ، طبعة عام ، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، تحقيق : عبدالستار فراج ، دار إحياء الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٩- الصولي ، محمد بن يحيى بن عبداللة (٣٣٥هـ) ، ١٩٧٩م ، ط٢ ، أخبار الراضي بالله المقتدر لله ، تحقيق : ج هيورث ، مطبعة دار المسيرة ، بيروت ، لبنان .

٢٠- الطبري ، محمد بن جرير (٣١٠هـ) ، ١٩٦٧م ، ط١ ، تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابرراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .

٢١- العمري ، محمد بن يحيى بن فضل الله (٧٤٩هـ) ، ١٩٨٨م ، ط١ ، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ، الدار البيضاء .

٢٢- قدامة بن جعفر (٣٣٧هـ) ، ١٩٨١م ، طبعة عام ، الخراج وصنعة الكتابة ، تحقيق : محمد الزبيدي ، دار الرشيد ، بغداد ، العراق .

٢٣- القرطبي ، عريب بن سعد (٣٦٦هـ) ، ١٩٦٧م ، طبعة عام ، صلة تاريخ الطبري ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر .

٢٤- القلقشندي ، أو العباس أحمد بن علي (٨٢١هـ) ، ١٩٦٣ ، طبعة عام ، صبح الاعشى وصناعة الانشا ، المؤسسة المصرية العامة للنشر ، القاهرة ، مصر .

٢٥- إبن قيم الجوزية : شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ) ، ١٩٨٣م ، ط٢ ، أحكام أهل الذمة ، تحقيق : صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

٢٦- إبن كثير ، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (٧٧٤هـ) ، ١٩٩٤م ، مطبعة عام ، البداية والنهاية في التاريخ ، تحقيق : عبد الوهاب فتيح ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر .

٢٧- الماوردي ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (٤٥٠هـ) ، د.ت ، د.ط ، الأحام السلطانية ، دار الحديث ، القاهرة ، مصر .

٢٨- مسكويه ، أبو علي ، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١هـ) ، ٢٠٠٣ ، ط١ ، تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، تحقيق : سيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٢٩- ياقوت الحموي ، شهاب الدين أبو عبدالله الرومي ، ١٩٩٥م ، ط١ ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٣٠- اليعقوبي ، أحمد بن يعقوب (ت ٢٨٤هـ) ، د.ت ، ط١ ، تاريخ اليعقوبي ، دار صادر ، بيروت ، لبنان .

٣١- أبو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم (ت ١٨٣هـ) ، د.ت ،د.ط ، الخراج ، تحقيق : طه عبد الؤوف سعد ، و سعد حسن محمد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر .

المراجع :

٣٢- ابراهيم ، ناجية عبداللة ، ١٩٨٨م ، د.ط ، ريف بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، العراق .

٣٣- حسن ، حسن ابراهيم ، ١٩٦٥م ، ط٧ ، تاريخ الإسلام ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، مصر .

٣٤- حتاملة ، عبد الكريم عبد ، ١٩٨٤م ،ط١ ، البنية الإدارية في الدولة العباسية في القرن الثالث الهجري ، جمعية عمال المطابخ التعاونية ، عمان ،الأردن .

٣٥- الدوري ، عبد العزيز ، ١٩٦٩م ، طبعة عام ، مقدمة في التاريخ الإقتصادي العربي ، دار بيروت ، بيروت، لبنان .

٣٦-الدوري ، عبدالعزيز ، ١٩٧٤م ، ط٢ ، تاريخ العراق الإقتصادي في القرن الرابع الهجري ، دار المشرق، بيروت ، لبنان .

٣٧-الرفاعي ، أنور ، ١٩٧٣م ، طبعة عام ، النظم الإسلامية ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٣٨-الزهراني ، ضيف الله يحيى ، ١٩٨٦م ، ط١ ، النفقات وإدارتها في الدولة العباسية (١٣٢-٣٣٤هـ) ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، السعودية .

٣٩- زيدان ، جرجي ، د.ت ، د.ط ، تاريخ التمدن الإسلامي ، طبع دار الهلال ، القاهرة ، مصر .

٤٠- السبهاني ، عبدالجبار ، ٢٠٠٥م ، ط١ ، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة .

٤١- السيف ، عبداللة بن محمد ، ١٩٨٥م ، العدد/٢ ، الصناعات في الجزيرة العربية في العصر العباسي ، مجلة كلية الأداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية .

٤٢- العلي ، صالح أحمد ، ١٩٦٩م ، ط٢ ، التنظيمات الإقتصادية والإجتماعية في البصرة في القرن الأول الهجري ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٤٣- عناية ، غازي ، ١٩٩٠ ، ط١ ، المالية العامة والنظام المالي الإسلامي دراسة مقارنة ، دار الجليل ، بيروت ، لبنان .

٤٤- أبو الفتوح ، نجاح عبد العليم ، ٢٠١٥م ،ط١ ، مدخل الى الإقتصاد الإسلامي ، عالم الكتب الحديثة ، أربد، الأردن .

٤٥- الكبيسي ، حمدان عبد الحميد ، ١٩٨٨م ، د.ط ، أصول النظام النقدي في الدولة العربية الإسلامية ، سلسلة الموسوعة التاريخية الميسرة ، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،العراق .

٤٦- عبد الواحد ، عطية ، ١٩٩١م ، طبعة عام ، السياسة المالية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر .